

فہرست وضعی

محمد الصالح

يعتقد الكثير من المعلمين أننا كموطنين وأولئك أمرور نعيش في بحبوحة من أمرنا وكأنهم لا يعانون من تأمين مستلزمات الحياة اليومية ولا يستطيعون الحصول على حاجياتهم إلا بشق الأنفس نتيجة هذا الانفلات غير المفهوم في الأسعار وبات من يستطع أن يؤمن لقمة أطفاله في حالة محسود عليهما نقول ذلك أمام المتطلبات المتزايدة للمعلميين من الأطفال وخصوصاً في المراحل الأولى من مدارسنا وبالتحديد في مواد ليست أساسية على الرغم من أهميتها وتقديرنا لها. نحن لا نستطيع أن نفهم أن وزارة التربية تؤكّد في الاجتماعات والقرارات والتعميم عدم التشدد حتى في اللباس الدراسي والمستلزمات من دفاتر وغيرها في وقت يطالب معلمو الرسم والموسيقا الأطفال في الصحف الأولى - الأول الابتدائي بدفاتر رسم والألوان خشبية وألوان مائية وماناج الألوان ومعاجين وغير ذلك من المواد التي يعرف المعلمون أن ثباتها أصبحت فوق طاقة الأهل إذ يصل سعر علبة المعجون العادي إلى ٥٠٠ ل.س وعلبة الألوان الخشب ٦٠٠ ل.س والألوان المائية والفرشة والمائز وغيرها تأكل نصف الراتب. نحن لا نقول ذلك لأننا لا نريد لأطفالنا الاهتمام بالرسم أو الموسيقى بل نشجع على ذلك ولكن ضمن الإمكانيات المتوفّرة. ونتمنى على المعلمين التخفيف من متطلباتهم على الأهل لأن (العين بصيرة واليد قصيرة) وبكل تأكيد توفير لقمة الخبز لها الأولوية على شراء المعجون أو الألوان وخصوصاً في ظل هذه الظروف الصعبة.

ما نتمناه على إدارات مدارسنا تلمس معاناة الأهالي وتقدير ظروفهم والعمل بالحد الأدنى من مستلزمات الحياة المدرسية. وعندما يعود الناس إلى ما كانوا عليه من بحبوحة من أحوالهم ليطلب كل معلم ما يريد من مستلزمات حينها ستكون طلباتهم مفهومة.



# الحكومة تطالب مؤسساتها بتزويد العدل بحجم أموالها المحتجزة للمطالبة بها السكيف لـ«الوطن»: ندعو الحكومة إلى رفع الدعوى أمام محكمة العدل الدولية

## خطوة العكام : نحو استرجاع أموال الدولة

وليلة.  
دوره اعتبر أستاذ كلية الحقوق بجامعة دمشق محمد خير العقام أن هذا التعميم شكل خطوة أولى نحو استرجاع أموال الدولة المحتجزة لدى البنوك العالمية قرارات جائزة أحادية الجانب لم تستند إلى قرار دولي أو نص قانوني ولذلك فإنه من حق الحكومة المطالبة بهذه الأموال.  
أكيد العقام في تصريح خاص لـ«الوطن» أن من حق الحكومة أن تعرف حجم الأموال المحتجزة في تلك البنوك ولذلك فإن هذا الإجراء يجب مصلحة الشعب بالدرجة الأولى لأنه في حال استرجاعها سيكون تغيير كبير في الوضع الاقتصادي الذي تعشه البلاد في ظل هذه الأزمة.

كاشفأ أن النقابة دعت في وقت سابق إلى رفع دعوى لاسترجاع الأموال المحتجزة في البنوك العالمية.

وقال السكيف في تصريح لـ«الوطن»: إن النقابة ستقدم كل خبراتها للمساهمة في أي إجراء تتخذه الحكومة في حال طلب منها ذلك مؤكداً أنها تمتلك الخبرات الكبيرة للمساهمة إضافة إلى أنها جزء من مؤسسات الدولة ولذلك من الشيء الطبيعي أن تساهم في استرجاع الأموال المحتجزة.

واعتبر السكيف أن هذه الخطوة إيجابية وسيكون لها دور كبير في استرجاع جميع أموال الدولة ولاسيما أن العقوبات المفروضة عليها غير شرعية وهي أحاديث الجانب من بعض الدول من دون أن تستند إلى أي شرعة

كبيراً بالنسبة للقطاع العام موضحة هذه الأموال معظمها تم احتجازه حينما عتها الحكومة لبعض الشركات للقيام بمشاريع في البلاد إلا أنه تم تجميدها بعد اض العقوبات عليه.

أكدت المصادر أنه من حق الحكومة أن الـلب بهذه الأموال ضمن القانون السوري أن وزارة العدل ستتخذ جميع الإجراءات الطلوبة لتحقيق هذه الغاية معتبرة أن هذه خطوة إيجابية باعتبار أن هذه الأموال هي والشعب.

أكملت الحكومة في تعليم أصدره رئيسها الدكتور وائل الحقى لجميع مؤسسات القطاع العام أن هناك أموالاً محتجزة ومجمدة ومصادرة لدى المصارف العالمية تخص القطاع العام، وذلك نتيجة العقوبات الأمريكية والأوروبية وال العربية المفروضة عليها مستهدفة القطاعات العامة والمشركة الحيوية فيها.

وطلب التعليم الذى تلقتـ «الوطن» نسخة منه من المؤسسات والشركات العامة وجميع القطاعات موافقة وزارة العدل ببيانات تفصيلية حول الحسابات المصرفية المتعلقة بالأموال المحتجزة أو المجمدة أو المصادرة لدى المصارف العالمية مرفقة بالثبوتيات والكشفـات المصرفية المتعلقة بهذه الحسابات، مشيرة إلى إرسال وثائق الدعاوى القضائية المرفوعة أو قيد الرفع بخصوص هذه الحسابات في حال وجدت على لا تتجاوز المدة شهرًا لإرسال جميع الوثائق.

وذكرت مصادر حكومية أنه سيتم اتخاذ إجراءات قانونية للمطالبة بهذه الأموال المحتجزة والمصادرة والمجمدة ولاسيما أن الإجراءات المتتخذة بحق الحكومة أحاردة الجانب ولا تستند إلى شرعية أو نص قانوني مؤكدة أن وزارة العدل ستتولى هذه المهمة باعتبارها تمثل الجانب القانوني.

وستنت المصادر أن حجم الأموال المحتجزة

**طبيب: كشفتي كانت تشتري لي ٥ دجاجات.. أما اليوم فالدجاجة الواحدة تحتاج ل٥ كشفيات!!**

**عمال صحة درعا: نريد استعادة الصحة للصحة**

**ولا نقبل أن يتداول الموظف إلى «شداد» يتسلل المعونات الغذائية**

المشدة والجراحة العامة والتوليد والمخبر والأشعة والتصوير الطبي الموردي.

كما تم تأهيل قسم التوليد وأمراض النساء وجار العمل بترميم قسم العظام، مبيناً أن من أهم الصعوبات نقص الكوادر الطبية وخاصة في الاختصاصات الجراحية والعنایة المشددة وأطباء الطوارئ والتخدیر والمقيمين، وطالب بخط كهربائي ثانٍ للمشفى لتخفيف التقني وتحسين الأداء والعمل وهو مطلب لمجمع العيادة الشاملة بدرعاً أيضاً الذي يكاد عمله يشابه المشافي لاحتوائه أقسام توليد وكلية اصطوانية ومخبر تحاليل وإسعافاً وركن الداخلون على أهمية تأمين القطع التبديلية اللازمة لإصلاح جهاز المرئان المغناطيسي في المشفى الوطني بدرعاً وخاصة أنه لا يوجد غيره حالياً يضطر المرضى للذهاب إلى العاصمة دمشق لإجراء الصور المطلوبة بالمرئان وهو ما يرتب عليهم أعباء كبيرة مادية وجسدية لا طاقة لهم على احتمالها، والعمل على تثبيت العمال الذين يعملون بعقود سنوية وخاصة منهم العاملون بموجب برنامج تشغيل الشباب ومنح طبيعة عمل للعاملين بمدرية الصحة.

عن أن هناك ظلماً في موضوع الصرف من الخدمة، ففي وقت يعياني القطاع الصحي من نقص حاد في عدد كوادره على اختلافها وبينفي الحفاظ بكل الوسائل على الباقين منهم يلاحظ أنه لدى توقيف أي موظف وإخلاء سبيله لثبتوت براءته وعدم إدانته قبل مضي ١٥ يوماً تكشف يده عن العمل ولا يعاد إليه رغم مرور أشهر عديدة وقد يصرف من الخدمة بشكل نهائي، ولابد بهذه الحالات من التحرك بقوة لإعادة المتصروفين من الخدمة وثبتت براءتهم ووضع هذا الموضوع في أول سلم أولويات الاتحاد العام لنقابات العمل، وطالب المشاركون بضرورة توفير وسائل نقل جماعية للعاملين لتشجيعهم على عدم التغيب ورفع عبء تكاليفه ومعانته عن كاهلهم، والحفاظ على الدور الكبير للقطاع الصحي في الاستقرار الاجتماعي عبر استمراره بتقديم خدماته مجاناً.

وعرض الدكتور فريد الأصفر رئيس الهيئة العامة لمشفى درعاً الوطني عودة الهيئة للعمل في الشهر السادس من العام ٢٠١٤ بعد أن خرجت من الخدمة لمدة عام كامل وقد تم إجراء الترميم اللازم لعدد من أقسام المشفى لتعود للعمل وتقدم خدمات الإسعاف والعنابة حين تحدثت الدكتورة هدى سلوم

أكد أعضاء المؤتمر السنوي لنقابة عمال الصحة في درعاً أن الهوة بين الرواتب والأجور والأسعار باعت كبيراً جداً، ولابد من عمل الجهات الوصائية على تصفيتها ليتمكن العامل من تحقيق الحد الأدنى من كفالة العيش له ولأسرته، لافتين إلى أنه لا يقبل أن يتحول العامل إلى شحاد أمام المساجد والجمعيات الخيرية ليتسول المعونات من أجل سد جزء من النقص الكبير في أساسيات بيشه، وشددوا على أن تجار الأزمات الذين يسكنهم الجشع والاحتيا والإرهاب وبينفيهم على الجهات الرقابية ضبطهم ومحاسبتهم بيد من حديد، وأشار عدد من الأطباء إلى ضرورة تحفيز الكوادر التي صمدت في موقع العمل في أصعب الظروف ولم تغادر البلد رغم كل التحديات والضغوطات، ونزيد إعادة البريق للصحة كما كانت سابقاً ومن غير المقبول أن يتتحول الموظف إلى شحاد، بينما ذكر أحدهم أن كشفيته لا تزال ٥٠٠ ليرة سورية منذ ما قبل الأزمة وهي كانت تشتري خمس دجاجات أيام الاليوم فالدجاجة الواحدة تحتاج إلى خمس كشفيات، على حين تحدثت الدكتورة هدى سلوم

